بوجه ما والنزاع انما وقع في التصور بالكنه الوجه الثالث وانما ينتهض حجة على من يعترف بان الوجود متصور بالكنه ويدعي
انه بالكسب انه لو كان الوجود مكتسبا فاما بالحد او بالرسم لانحصار كاسب التصور فيهما والقسمان باطلان اما تعريفه
بالحد فلان الحد كما مر انما يكون بالاجزاء والوجود بسيط فلا يكون له حد والا اي وان لم يكن بسيطا بل مركبا فاجزاؤه اما
وجودات فيكون الجزء مساويا للكل في الماهية او لا يكون اجزاؤه وجودات بل ما ليست بوجودات فنقول الاجتماع
بين تلك الاجزاء التي واحد منها ليس وجودا لابد ان يحصل امر زايد على تلك الاجزاء هو الوجود والا اي وان لم يحصل عند
الاجتماع امر زايد فلا وجود هناك اصلا اذ ليس ثمة الا تلك الاجزاء التي ليست وجودات فيكون ذلك الامر الزايد الحاصل
عند اجتماع الاجزاء الذي هو الوجود عارضا لها مسببا من اجتماعها فتكون هي اي تلك الاجزاء علل الوجود ومعروضاته
لكونه مسببا من اجتماعها عارضا لها لا الاجزاء فيكون التركيب في فاعل الوجود او قابله لا فيه والمقدر خلافه وقد يقال لو كان (اي قوابل)
للوجود اجزاء فتلك الاجزاء تتصف اما بالوجود فيكون الكل صفة للجزء لكن ذلك الجزء لا يكون صفة لنفسه بل يكون صفة
لساير الاجزاء فلا يكون الصفة تمامها صفة او بالعدم فيلزم ح اجتماع النقيضين وقد يقال لو كان للوجود اجزاء فتلك الاجزاء
اما ان تتصف بوجود مع او بعد اي مع الوجود الذي هو المركب او بعده فليس الجزء حسب وجوده متقدما على كله بل هو اما معه
او متاخر عنه او تتصف بوجود قبل اي قبل الوجود الذي هو المركب فيتقدم الشيء اي الوجود على نفسه او لا تتصف تلك
الاجزاء به اي بالوجود فلا شك انها تتصف بالعدم فالوجود محض ما ليس له وجود اعني تلك الاجزاء التي لم تتصف بالوجود واما
تعريفه بالرسم فلوجهين احدهما ان الرسم لا يفيد معرفة كنه الحقيقة والنزاع فيه لا في وجه يمكن استفادته من الرسم الثاني ان الرسم يجب
ان يكون بالاعرف لما مر في شرايط المعرف ولا اعرف من الوجود بالاستقراء فانا تتبعنا المفهومات فوجدنا الوجود اعرف
من كل ما يحاول تعريفه به وايضا فهو اي الوجود اعم المفهومات والاعم جزء الاخص والجزء اعرف من الكل لان العلم بالكل يتوقف
على العلم بالجزء من غير عكس وايضا فالفيض من المبدا الفياض عام والنفس الانسانية قابلة للتصورات فاذا وجد القابل
والفاعل لم يتوقف الفيض الا على اجتماع الشرايط وارتفاع الموانع وكل ما كان شرايطه وموانعه اقل كان الى الفيض اقرب
والاعم لا شك انه اقل شرطا ومعاندا من الاخص لان شرط العام ومعانده شرط للخاص ومعاند له من غير عكس كلي لان للخاص بحسب
خصوصه له شرايط وموانع لا تعتبر في العام اصلا فيكون اجتماع شرايطه وارتفاع موانعه اكثر بالنسبة الى الخاص فيكون وقوعه
في النفس وارتسامه فيها اكثر من وقوع الخاص وارتسامه فيكون اعرف وجوابه اي جواب الوجه الثالث انا نختار ان
تعريف الوجود بالحد فنختار اولا ان اجزاءه التي تحد بها وجودات قوله فالجزء مساو للكل في تمام الماهية قلنا ممنوع فان وجود
كل شيء عندنا نفس حقيقته وهي اي حقايق الاشياء متخالفة فكذا الوجودات الواقعة اجزاء للوجود متخالفة في انفسها ومخالفة في
الحقيقة للمركب منها وقد سبقت منا اشارة الى ان الخلاف في كون الوجود بديهيا او كسبيا مبني على كونه مفهوما واحدا
مشتركا واما على تقدير كونه نفس الحقيقة فالمناسب ان يقال بعضه بديهي وبعضه كسبي او يقال كله كسبي اذ ليس كنه شيء من الحقايق
الموجودة بديهيا والاولى في الجواب ان يقال اجزاؤه وجودات وليس يلزم من ذلك مساواة الجزء للكل في الماهية لجواز ان يكون
صدق الوجود على تلك الاجزاء صدقا عرضيا فلا استحالة في صدق الكل على اجزائه كذلك ونختار ثانيا ان اجزاءه ليست وجودات
قوله يحصل عند الاجتماع بين تلك الاجزاء امر اخر قلنا نعم وذلك الامر الآخر هو المجموع من حيث هو مجموع وهو عين الوجود وان كان
كل واحد من اجزاء ذلك المجموع ليس موجودا فيكون التركيب في الوجود نفسه لا في قابله او فاعله ثم ما ذكره منقوض بساير المركبات

(بل يكون صفة لساير الاجزاء)

التي

التي لم نعلم تركيبها يقينا اذ نطرد بعينه في السكنجبين مثلا فنقول ان كان اجزاء السكنجبين سكنجبينات ساوى الجزء الكل في الماهية وان
لم يكن سكنجبينات فان حصل عند الاجتماع امر زايد عليها مسبب عن اجتماعها عارض لها هو السكنجبين كان التركيب في علل
السكنجبين ومعروضاته لا فيه وان لم يحصل كان السكنجبين محض ما ليس بسكنجبين قوله في الاستدلال ثانيا على نفي تركيب
الوجود الاجزاء تتصف بالوجود او العدم قلنا ساير المركبات المعلومة التركيب اذ جزء كل لا يخلو عنها او عن نقيضها
فيكون الدليل منقوضا بها اذ نقول مثلا اجزاء الدار اما دار او ليست بدار فعلى الاول يكون الكل صفة للجزء وعلى الثاني يلزم
اجتماع النقيضين والحق عند الحكماء اتصاف الوجود ونقيضه اي العدم بالعدم وانه اي الوجود بل العدم ايضا من المعقولات
الثانية التي لا وجود لها في الخارج وما لا وجود له فهو معدوم اذ لا واسطة عندهم بين الموجود والمعدوم فالوجود عندهم معدوم
وليس يلزم من هذا اجتماع النقيضين لان معروض العدم هو الوجود فانه موجود فقط ولان الوجود نفسه لانه معدوم فقط نعم
يلزم اتصاف احد النقيضين بالآخر بطريق الاشتقاق وليس محالا وانما المحال ان يتصف احدهما بالآخر مواطاة كان
يقال مثلا الوجود عدم فحل الشبهة على قاعدتهم ان يقال الاجزاء الوجود متصفة بالعدم ويحصل من اجتماعها الوجود كما ان اجزاء
الدار متصفة بانها ليست بدار ويحصل من اجتماعها الدار غاية ما في الباب ان جزء الوجود اذا كان معدوما كان الوجود
ايضا معدوما وقد عرفت انه لا استحالة فيه والحق عند الشيخ الاشعري اتصافه اي اتصاف الوجود بالوجود لانه نفس
الحقيقة وانها موجودة فحل الشبهة عنده ان اجزاء الوجود موجودة وليس يلزم منه كون الكل صفة للجزء لان وجود كل شيء
عين حقيقته وليس المراد بالصفة ما يكون خارجا عن الشيء وقايما به بل ما يحمل عليه سواء كان عين حقيقته او داخلا فيها او
خارجا عنها وقد عرفت ان ذكر مذهب الشيخ لا يناسب هذا المقام لان الوجود اذا كان عين الحقيقة ففي الحقايق مركبات
ومنها بسايط فكذا الحال في الوجودات وقد يقال في حل الشبهة لا يتصف اجزاء الوجود لا بهذا ولا بذاك اي لا بالوجود ولا
بالعدم وهو تصريح باثبات الواسطة بين الموجود والمعدوم فلا يصح الا على مذهب مثبتي الاحوال فيكون اجزاء الوجود
عندهم من قبيل الاحوال كما ان الوجود عندهم كذلك قوله في الاستدلال ثالثا على نفي التركيب من الوجود تتصف الاجزاء
بوجود مع او بعد او قبل قلنا هذا مبني على تمايز الجنس والفصل في الخارج وتقدمهما بالوجود على النوع فيه لان الدليل المشهور
انما يتوقف على التركيب من الجنس والفصل لا من الاجزاء الخارجية المتمايزة في الوجود في الخارج وهو اي تمايز الجنس والفصل
في الخارج وتقدمهما بالوجود على النوع فيه ممنوع بل التمايز بينهما في الوجود وتقدمهما على النوع بحسبه انما هو في الذهن دون
الخارج كما سياتي تحقيقه او نختار انه اي جزء الوجود متصف بالعدم اي بمفهوم المعدوم لا بالعدم ولا يكون الوجود ح محض
العدمات حتى يكون محالا بل محض المعدومات فلا يلزم الا كون الوجود مركبا من اجزاء متصفة بنقيضه وكذا الحال مركب من
اجزاء متباينة الوجود في الخارج فانه مركب من اجزاء متصفة بنقيضه فالعشرة مثلا محض امور لا شيء منها بعشرة اعني الوحدات
التي تركب منها العشرة وكذا الحال في الاجزاء الذهنية فان الحيوان مثلا ليس عين الانسان في الحقيقة وان كانا متصادقين
وليس يلزم من ذلك كون احد النقيضين جزءا من الآخر فان صفة الجزء ليست جزءا من المركب ولنا ايضا ان نختار تعريف
الوجود بالرسم قوله الرسم لا يعرف الكنه قلنا لا يجب تعريف الكنه وايصاله اليه واما انه لا يفيد اي الكنه شيء من الرسوم اصلا
فلا لجواز ان يكون من الخواص ما تصوره موجب لتصور كنه الحقيقة وان يكون للوجود خاصة كذلك ح له في الوجه الثاني لابطال الرسم

(اي قلنا هذا الدليل منقوض بساير المركبات اذ اجزاء الدار اما دار او لا ولما علمنا تخلف الحكم عنه علمنا بطلانه للسعد الابهري)